

القرض لتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة.

○ «المقترحات الاميركية لأعمال اللجان، التي تنبثق عن مؤتمر موسكو، لمعالجة القضايا المشتركة في المنطقة. هذه المقترحات المكرسة لطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية، عبر أقصر الطرق، ودون ربط ذلك بتقدّم الحوادث الثنائية، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية حول جوهر النزاع، وهو الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعربية، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، المقررة من الشرعية الدولية» (نعيم الأشهب، صوت الوطن، نيقوسيا، شباط / فبراير ١٩٩٢).

في ظل هذه المعطيات والتطورات غاب الوفد الفلسطيني عن الجلسة الافتتاحية للمفاوضات متعددة الطرف، التي بدأت صبيحة ١٩٩٢/١/٢٨ في مقر النقابات في موسكو، وذلك بعد ان رفض راعي المؤتمر، الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، صيغة الوفد المشترك، التي قدّمها فيصل الحسيني.

وفي هذا السياق، رأت أوساط اعلامية عربية، «ان تغيب الوفد الفلسطيني عن أعمال مؤتمر موسكو تحت ضغط الاملاءات الاسرائيلية، كان علامة سلبية، فارقة، في وجه هذا المؤتمر، الذي دُعي لحضوره نحو أربعين دولة، من مختلف القارات، ومُنِع أصحاب الشأن الحقيقيين من الدخول الى قاعة المؤتمر، وذلك استجابة لموقف اسرائيل الرافض» (الدستور، عمّان، ١٩٩٢/١/٣٠).

الأ ان هذا التغيب، من وجهة النظر الفلسطينية لم يحل دون الوجود الفاعل في موسكو. وفي هذا السياق، أكد فيصل الحسيني، انه «على الرغم من عدم وجودنا داخل قاعة المؤتمر، إلا ان حضورنا كان واضحاً جداً، وحضورنا هو الذي سيطر على كل الأجواء» (الحياة، لندن، ١٩٩٢/١/٢٩).

وفي السياق عينه، أكدت مصادر فلسطينية ان «لا معنى لمؤتمر موسكو بدون الفلسطينيين، اذ لا معنى لمؤتمر ينعقد من أجل موضوع يغيب عنه الموضوع ذاته، بسبب غياب أصحابه، الموجودين قريباً من الباب، والممنوعين من الدخول، لأن اسرائيل لا تريد ذلك» (وفا، تونس، ١٩٩٢/١/٣٠).

الى ذلك أوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عبدربه، ان الوفد الفلسطيني، وعلى الرغم من عدم مشاركته في أعمال مؤتمر موسكو، تمكن من عرض قضيته العادلة، حين أكد على حقه في ان يكون له تمثيل شامل، ومكافئ، مع الوفود الاخرى؛ «وكان هناك تفهم واسع داخل المؤتمر، ولم يستطع الاميركيون ان يقدموا حجة واحدة لدحض هذا الموقف، بل اضطروا، في النهاية، الى القول انهم سيدعمون بعض المطالب الفلسطينية المطروحة على هذا المؤتمر» (عبدربه، الحياة، ١٩٩٢/٢/١).

وأيدت أوساط اعلامية هذه التقديرات، وأشارت الى ان الفلسطينيين، استطاعوا، على الرغم من بقائهم خارج قاعة المؤتمر ان يعوّضوا وجودهم السياسي داخله.

من جهة أخرى، لاقى قرار م.ت.ف. مقاطعة مؤتمر موسكو، تجاوباً من قبل المنظمات الفلسطينية التي أبدت تحفظات على صيغة التمثيل الفلسطيني، في مفاوضات السلام، فأكدت الجبهة الديمقراطية ان الموقف الفلسطيني ازاء مؤتمر موسكو كان مفيداً وصحيحاً (الحرية، ١٩٩٢/٢/٢).

أمّا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد نبّهت الى مخاطر الانخراط في اللجان المتفرقة عن مؤتمر موسكو، وأكدت ان المسألة لا تكمن في تصحيح مسار المفاوضات الجارية، بل مغادرتها (الهدف، ١٩٩٢/١/١٦).

وأيّاً تكن النتائج المترتبة على الجولات السابقة، فقد باتت الأوساط السياسية الفلسطينية، ترى، بأن العام ١٩٩٢ هو عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الاميركية، وعام الانتخابات البرلمانية في اسرائيل؛ الامر الذي سيلقي بظلاله على سير المفاوضات، «ذلك ان الطرفين الاميركي والاسرائيلي معني بأن يفعل ما يخدم مصالحه الانتخابية، ويعزز فرصه في النجاح. ومن الزاوية الاسرائيلية، فذلك يعني الاستمرار في التفاوض دون تقديم أي شيء، أي مواصلة المفاوضات من أجل المفاوضات» (الحرية، ١٩٩٢/١/١٦).

سميح شبيب